



الدراسات العليا
قسم المحاسبة



**تقييم أثر التأجير التمويلي كنشاط استثماري على معدلات العائد
في البنوك
(بالطبيق على بنك القاهرة)**

رسالة مقدمه استكمالاً لمتطلبات معادلة درجة ماجستير المحاسبة

إعداد

الباحث / حسين عبد العليم السيد منسى

إشراف

أ.د/ محمد علي لطفى

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة عين شمس

أ.د/ حسين محمد عيسى

أستاذ المحاسبة والمراجعة

رئيس جامعة عين شمس سابقا

2017

محتويات البحث

محتويات البحث

- (1) الفصل الاول : الاطار العام للدراسة
- (2) - المقدمة
- (3) - مشكلة البحث
- (4) - هدف البحث
- (4) - أهمية البحث
- (5) - حدود البحث
- (6) - منهج البحث
- (6) - خطة البحث
- (6) - فروض البحث
- (6) - الدراسات السابقة
- (29) الفصل الثانى : الاطار النظرى لنشاط التأجير التمويلى
- (30) - مقدمة
- (31) - التطور التاريخى لنشأة النظام التأجيرى
- (33) - تعريف التأجير التمويلى ومقارنته بالتشغلي
- (44) - أنواع التأجير التمويلى
- (46) - مزايا التأجير التمويلى
- (53) - صعوبات وعيوب التأجير التمويلى فى الواقع العملى
- (53) - التأجير التمويلى كمصدر تمويلى بديل للأقراض

الفصل الثالث : دور البنوك فى دعم نشاط التأجير التمويلي

(62) - مقدمة (63)

(63) - مدى مساهمة نشاط التأجير التمويلي فى الاقتصاد المصرى

- أسباب إحجام البنوك المصرية عن التعامل أو التوسع فى

(68) نشاط التأجير التمويلي

(72) - أهمية نشاط التأجير التمويلي للبنك كنشاط استثمارى

- دور البنوك فى دعم نشاط التأجير التمويلي على المستوى

(75) القومى

-العوامل والمتغيرات المؤثرة فى قرار البنك بخصوص تحديد معدل

(79) العائد المطلوب والقيمة الإيجارية فى مجال التأجير التمويلي

(84) - إجراءات إبرام عقد التأجير التمويلي بين البنك والمستأجر

الفصل الرابع : تقييم نشاط التأجير التمويلي كمدخل إستثمارى مقترح لزيادة

(87) معدلات العائد فى البنوك العامة التجارية

(88) - مقدمة

(92) - تقييم الأداء المالى للشركة الدولية للتأجير التمويلي (أنكوليس)

(97) - تقييم الأداء المالى لبنك القاهرة

(103) - تحليل أثر نشاط التأجير التمويلي على معدلات العائد للبنوك

(107) الخلاصة والنتائج والتوصيات

(116) المراجع

(122) الملاحق



الفصل الاول
الاطار العام للدراسة

أن دخول نشاط التأجير التمويلي للسوق المصرية يعد تطور طبيعي في ضوء تطور قطاع الخدمات المالية وحاجته الى تقديم أنواع جديدة من المنتجات المالية فالبنوك كانت تتوسع في منح الائتمان الطويل الأجل رغم أن طبيعة نشاطها يجب أن يركز أكثر على منح الائتمان القصير الأجل الذي تتراوح مدته من سنة الى ثلاث سنوات لتحقيق توافق بين الإيداعات والموارد المالية للبنك وبالتالي تقليص المخاطر في القطاع المصرفي ولكن المشكلة أنه لم تكن هناك مصادر كافية في السوق للتمويل الطويل الأجل واتجاه البنوك لهذا النوع من التمويل زاد المخاطرة المنهجية للقطاع المصرفي بشكل عام ومن هنا كان لابد من ظهور آليات جديدة لمنح هذا النوع من القروض وبالفعل ظهرت التشريعات الخاصة بالتأجير التمويلي.

واستندت الخطة الحكومية في دعم التأجير التمويلي التي تنفذها وزارتا الاستثمار والمالية الى أهمية هذا النشاط في دعم حركة النمو بالاقتصاد الكلي بالمرحلة المقبلة وملاءمة شروطه وآلياته التمويلية لعدد كبير من القطاعات الإنتاجية لاسيما العاملة في مجالات الزراعة في المناطق الريفية وشركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة الى جانب أنشطة الصناعات الحرفية والورش في المدن الصغيرة التي تتخصص في الصناعات المغذية للسيارات.

كما يلعب هذا النشاط دوراً فعالاً في دعم وتطوير القدرات الإنتاجية والتنافسية لأنشطة تعزف عن الحصول على التمويل "الكاش" من البنوك لارتفاع تكلفته وتفضل الحصول على التمويل عبر شراء الآلات والمعدات والسيارات.

ويتوقع أن تشهد سوق التأجير التمويلي في مصر ازدهاراً كبيراً استناداً لدراسات ومؤشرات النمو المستقبلي للاقتصاد المصري فهناك العديد من المشاريع التي لايناسبها سوى آليات التمويل الخاصة بنظام التأجير التمويلي وهناك رغبة حكومية واضحة في مساندة ودعم هذا النوع من النشاط لسد فجوة تمويلية واضحة في قطاع المشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية. كما

يتوقع أن يبلغ حجم نشاط سوق التأجير التمويلي في مصر نحو 30 مليار جنيه خلال الفترة المقبلة مستنداً الى تخطي النمو المحقق في التأجير التمويلي 100 بالمئة العام الماضي نظراً لارتفاع أنشطة القطاعات والمشروعات الإنتاجية المعتمدة على هذا النظام. وان التأجير التمويلي في مصر مجال جيد للاستثمار خاصة أن معظم المشروعات في مصر صغيرة ومتوسطة وتمثل نسبة كبيرة من الاقتصاد.

ودخول البنوك هذا المجال يتطلب منها أن تنظر الى شركات التأجير التمويلي على أساس من التعاون وليس كشركات منافسة حيث إن الخبرة التي اكتسبتها هذه الشركات ربما تفيد البنوك في هذا المجال وقد يحدث هذا التعاون من خلال القروض المشتركة بين البنوك والشركات أو من خلال إتاحة التمويل المصرفي لشركات التأجير التمويلي التي تعيد بدورها ضخه في السوق أو المساهمة في هذه الشركات أو تأسيس شركات تأجير تمويلي.

وتسارعت خطوات بنوك ومؤسسات مالية مصرية خلال الفترة الماضية لدخول سوق التأجير التمويلي التي تشهد نشاطاً واسعاً يرشح هذا المجال لاحتلال موقع الصدارة في قطاع الخدمات المالية بمصر خلال المرحلة المقبلة. وعزز من هذا التوجه لدى البنوك والمؤسسات اعتراف الحكومة المصرية بدفع نشاط التأجير التمويلي لاسيما في مشاريع البنية التحتية التي يتم تنفيذها وفقاً لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والسماح للشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي بالمشاركة في تمويل هذه المشاريع. وبدأت بنوك عدة تأسيس شركات تأجير تمويلي جديدة وأسهمت بنوك أخرى في شركات قائمة بالفعل منذ سنوات بزيادة رؤوس أموال هذه الشركات حتى تستطيع مواكبة التطورات.

مشكلة البحث :

وتتمثل المشكلة الرئيسية للدراسة أنه مع ظهور الازمة المالية العالمية التي جعلت البنوك أكثر حرصاً وتشدداً في منح الائتمان ومع زيادة حجم الودائع والبحث عن فرص لتوظيف هذه الأموال في أنشطة استثمارية تدر عائداً يفوق العائد على الأنشطة التقليدية للبنوك وأحدى هذه

الأنشطة الاستثمارية نشاط التأجير التمويلي مما يتطلب تقييم أثر هذا النشاط الاستثماري كمدخل استثماري مقترح لزيادة معدلات العائد للبنوك في ضوء الهدف الأساسي من هذا القرار الاستثماري بتحقيق عائدا مجزيا لها.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى دراسة لوجه جديد من أوجه توظيف الأموال واستثمارها في البنوك وهو التأجير التمويلي وإلقاء الضوء على هذا النوع من العقود عن طريق عرض وتحليل طبيعة التأجير التمويلي كأداة للتمويل والتعرف على مفهومه وأبعاده وتقنياته وأنواعه وأهميته ، ومن ثم أهمية نشاط التأجير التمويلي كنشاط استثماري للبنوك، وتقييم هذا النشاط كمدخل استثماري مقترح لرفع معدلات العائد للبنوك باستخدام اساليب التحليل المالي التي تمكننا من الحصول على تقييم لهذا النشاط.

أهمية البحث :

1-على مستوى البنوك

يتمتع الجهاز المصرفي وخاصة البنوك التجارية بقدرات مالية كبيرة وتبحث البنوك عن توظيفها في اوجة استثمارية تدر عليها عائدا مجزيا ويعد التأجير أحد طرق توظيف الأموال في القطاع المصرفي ،كما يمكن البنك من الحصول على تدفقات نقدية مستمرة تتسجم مع متطلبات السيولة في البنك لتغطية عمليات السحب المتلاحقة يوميا ، وكذلك يضمن وسيلة متميزة لتوظيف الاموال ويعد التأجير التمويلي أحد المحافظ الاستثمارية في البنك التجاري والتي يجب أن تولي اهتمام خاص من قبل القائمين على إدارة البنك التجاري.

2- على المستوى الاقتصادى

وعلى مستوى الاقتصاد الوطنى يتمثل دور البنك فى تأمين السيولة النقدية لشراء المعدات والتجهيزات والآلات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، نظرا لما تتمتع به البنوك من امكانيات مالية وعلاقات تجارية ومالية متينة على الصعيدين الداخلى والخارجى لتقديمها إلى من يحتاجها من شركات القطاع العام أو الخاص لإنتاج السلع والخدمات الضرورية للاقتصاد الوطنى طبقا للمواصفات العالمية ،والتي قد تعجز الشركات عن تأمينها بسيولتها الذاتية أو بعدم قدرتها على إنجاز العقود الخارجية اللازمة لإتمام الصفقات التجارية للحصول على هذه التجهيزات والمعدات الضخمة .وهذه المشكلة تتجلى بوضوح فى شركات القطاع العام الصناعى والتي تعاني من تقادم معداتها وتجهيزاتها وآلاتها وتكنولوجيا واقتصاديا ومن ثم عدم قدرة هذه الشركات على تلبية احتياجات الاقتصاد الوطنى من السلع والخدمات ومن تحقيق المنافسة المطلوبة على الصعيد الدولى أو فى الأسواق العالمية لذلك ، لابد من البحث عن الأموال اللازمة لتمويل هذه التجهيزات أو تأمين المطلوب منها عن طريق الجهاز المصرفي وخاصة البنوك التجارية بواسطة صيغة التأجير التمويلي.

3- على مستوى البحث

وتأتى أهمية هذه الدراسة مع اتجاه البنوك للتأجير التمويلي كنشاط استثمارى بهدف تنويع محفظه الاستثمارات الماليه وتتنبيه المخاطر فى ظل وجود فائض قابل للاستثمار وأثر هذا النشاط على الأداء المالى للبنوك والتعرف على أهمية هذا النشاط للبنك من خلال تحقيق عوائد قد تفوق العوائد التقليدية لأنشطة البنك.

حدود البحث :

1 -سوف يتم تناول نشاط التأجير التمويلي كقرار استثمارى للبنوك يؤثر على عوائد البنك ولا يتم التعرض له كقرار تمويلي للبنك .

- 2 - وسوف تشمل الدراسة تقييم نشاط التأجير التمويلي من خلال تقييم الاداء المالى للإحدى شركات التأجير التمويلي العاملة فى السوق المصرى .
- 3 - سوف تشمل الدراسة البنوك ممثلة فى (بنك القاهرة) .

منهج البحث :

تم الاعتماد على اسلوب المنهج الوصفى فى الجزء الاول من هذه الدراسة وهو الجزء الذى يتناول الأطار النظرى لهذه الدراسة بالتعرف على طبيعة التأجير التمويلي . بينما يعتمد الجزء الثانى على أسلوب تحليلى مالى من خلال تقييم إحدى شركات التأجير التمويلي والاداء المالى لإحدى البنوك عن نفس الفترة.

خطة البحث :

تضمنت خطة البحث أربعة فصول رئيسية يتناول الاول منها الاطار العام للدراسة، والفصل الثانى يتناول الأطار النظرى لتعريف التأجير التمويلي وأنواعه وأهميته وأبعاده وتقنياته، الفصل الثالث يتناول دور البنوك فى دعم نشاط التأجير التمويلي كنشاط إستثمارى ، والفصل الرابع تقييم نشاط التأجير التمويلي كمدخل إستثمارى مقترح لزيادة معدلات العائد فى البنوك.

فرض البحث :

يعتمد الباحث على إختبار الفرض التالى

"أنه من المتوقع وجود تأثير إيجابى لقرار التأجير التمويلي كمدخل إستثمارى مقترح على زيادة معدلات العائد فى البنوك " .

الدراسات السابقة :

يعتبر موضوع التأجير من الموضوعات المالية الجديدة التى تناولتها الكثير من الدراسات العربية والأجنبية من زوايا مختلفة ، ومن أهم هذه الدراسات:

أ- دراسات باللغة العربية :

1 - فى عام 1984 قدم محمود محمد فهمى ⁽¹⁾ دراسة عن الإستئجار التمويلي ودوره فى تمويل المشروعات وذلك من خلال دراسة بديل الإستئجارالتمويلي بصفة عامة وكذلك دراسة بصفة خاصة فى مصر وأوضح فى دراسته ضرورة إستصدار قانون جديد لتنظيم عمليات الإستئجار التمويلي فى مصر وذلك لإختلاف الإتجاهات فى هذا النشاط من دولة لأخرى.

2 - فى عام 1985 قدمت الهيئة العامة لسوق المال ⁽²⁾ دراسة تمهيدية للسوق المصرى ومدى تقبله لنشاط التأجير التمويلي للألات والمعدات وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها :

- تزايد الطلب الحقيقى على توفير الآلات والمعدات دون وجود حجم تمويل متاح من المؤسسات المالية لتمويل وتوفير هذا الطلب ويمكن توفير ذلك عن طريق التأجير التمويلي.

- ضرورة إنشاء شركات متخصصة فى مجال التأجير التمويلي .

- يساعد التأجير التمويلي المشروعات التى لا تمتلك رؤوس أموال كافية - ويصعب عليها توفير ما يلزمها من أموال - لشراء الآلات والمعدات والاجهزة .
- تلعب المؤسسات المالية دورا فاعلا فى مجال تأجير الأصول الرأسمالية بالعديد من الأشكال كتوفير الدعم أو إنشاء شركات.
- عدت الدراسة العديد من المجالات المستهدفة لتطبيق نشاط التأجير التمويلي.

(1) محمود محمد فهمى ، بحث فى التأجير التمويلي كوسيلة من وسائل التمويل ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 396 ، إبريل 1984 ، ص ص 61-111

(2) الهيئة العامة لسوق المال ، قطاع التطوير والتنمية ، " نشاط تمويل وتأجير المعدات وبحث إمكانية إدخال هذا النشاط فى مصر " ، 1985 ، ص ص 9-11

3 - وفى عام 1986 قدم حسنى خليل⁽¹⁾ دراسة أبرزت أهمية الإستئجار التمويلي كبديل تمويلي للحصول على الأصول والمعدات بدلا من الإقتراض كما ركزت على خصائص الإستئجار التمويلي وما يميز العقود الخاصة بهذا النوع والمزايا الناتجة منه على المستوى القومى وعلى مستوى الوحدة.

4 - وفى عام 1986 قدم وصفى عبد الفتاح⁽²⁾ دراسة تناولت موضوع عقود الإستئجار والأسباب التى تتطلب تواجد هذا النوع من العقود ثم إنتقل الباحث إلى دراسة إمكانية تطبيق معايير لجنة FASB فى مصر وأوضح أنها تتعارض مع المفاهيم الأساسية التى يقوم عليها النظام المحاسبى الموحد.

5 - وفى عام 1988 قدم سعيد توفيق⁽³⁾ دراسة تناولت موضوع إستئجار الأصول من خلال التعرض لأنواع عقود الإستئجار ومزاياه وإختلاف القرار من وجهة نظر المؤجر والمستأجر كما تناول أثر الضرائب على إتخاذ القرار.

6 - وفى عام 1989 قدم محمد عثمان حميد⁽⁴⁾ دراسة تناولت تقييم فاعلية التأجير التمويلي للأصول الرأسمالية كأحد مصادر التمويل ودرجة التكامل بين القرار المالى والقرار الإستثمارى فى التأجير التمويلي وطبيعة العلاقة بينهما ، وقدمت الدراسة أسلوبا مقترحا لتقييم فاعلية التأجير التمويلي كمصدر مالى ، وأبرزت الدراسة العديد من الجوانب الهامة - بالإضافة إلى الأسلوب المقترح - ومن هذه الجوانب:

• أهمية المقارنة بين مصادر التمويل المتاحة قبل إتخاذ قرار إقتناء الأصول الرأسمالية للعديد من الأسباب.

(1) محمد حسنى خليل ، التأجير التمويلي ، البنك المركزى المصرى ، معهد الدراسات المصرفية ، ص ص 86-87

(2) وصفى عبد الفتاح ، المنظور المحاسبى للتأجير التمويلي ، مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، المجلد الثالث والعشرون ، 1986، ص ص.

(3) سعيد توفيق عبيد ، دراسات فى الإدارة المالية ، القاهرة : مكتبة عين شمس 1988، ص ص 90-101

(4) محمد عثمان إسماعيل حميد ، تقييم فاعلية التأجير التمويلي للأصول الرأسمالية كأحد مصادر التمويل ، المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مجلد 12، عدد 5-2 ، 1988، ص ص 293-359

- يمكن تجاهل أثر التضخم نسبيا على التدفقات النقدية إلا أنه لا يمكن تجاهل أثر الضرائب.

- يصعب قياس وتقييم مخاطر الاستثمار للتأجير التمويلي لأنه قرار مالى له تأثير مباشر فى تحديد معدل الخصم المستخدم فى إيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية.
- تزداد فاعلية التأجير التمويلي فى ضوء الأسلوب المقترح فى ظل عده محددات هى.

أ - إذا كان معدل العائد المطلوب من قبل المؤجر لا يزيد عن معدل الفائدة على القروض (بشرط توافر إمكانية الاقتراض).

ب- إن يترتب على الاقتراض زيادة نسبة المديونية ، والديون لحق الملكية ...الخ.

ج- أن تكون مدة الإيجار أقل أو مساوية للعمر الأقتصادي الإنتاجي للأصل على الاكثر.

د- إنخفاض نسبة مصادر التمويل الذاتى مع تزايد الاعتماد على القروض لأمتلاك الأصل عن طريق الشراء.

7 وفى عام 1989 قدم أحمد أبو النور⁽¹⁾ دراسة تناولت طبيعة ومشكلات إستئجار الأصول وتصنيف عقود الإستئجار فى مصر وقد إعتمدت هذه الدراسة على إستلوى الحصر الشامل لجميع الشركات التى تطبق نظام الإستئجار فى مصر.

8 وفى عام 1990 قدم فؤاد السيد المليجى⁽²⁾ دراسة تناولت الدور الذى تلعبه عقود الإستئجار فى مجال النقل البحرى كما تناولت أنواع عقود الإستئجار طويلة الأجل فى صناعة النقل البحرى ودور الإستئجار فى تمويل المشاريع الإستثمارية وذلك بهدف تكثيف الجهود للوصول إلى مقترحات وتوصيات يمكن الإسترشاد بها فى مجال صناعة النقل البحرى فى الوطن العربى وخاصة بالنسبة للدول التى تعاني من نقص فى رأس المال.

(1) أحمد أبو النور ، طبيعة ومشكلات إستئجار الأصول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1989.

(2) فؤاد السيد المليجى ، أثر القياس المحاسبى لعقود الأستئجار طويلة الأجل فى صناعة السفن : دراسة تطبيقية ، 1990

9 - وفى عام 1990 قدم جاسم المضيف⁽¹⁾ دراسة تعرض فيها للجوانب المتعددة للعقود طويلة الأجل ومدى تأثيرها محاسبيا على القوائم الختامية كما تناول الآثار المالية لهذه العقود المتمثلة فى :

- تحقيق وفورات ضريبية
- التمويل خارج الميزانية .
- انخفاض حجم المخاطر.
- انخفاض معدل الفائدة.

وفى النهاية إقترح مجموعة من الأسس التى تصلح كمعيار لتنظيم مهنة المحاسبة فى مجال التأجير التمويلي فى دولة الكويت.

10- وفى عام 1990 قدم صابر حسن⁽²⁾ دراسة تناولت البحث فى مزايا وعيوب أسلوب الإستئجار مع تحديد طبيعة العلاقة بين المستأجر والمؤجر وقد طبق البحث على الشركة المصرية للملاحة للوصول إلى إطار فكرى للمحاسبة عن الأصول المستأجرة.

11 - وفى عام 1991 قدم محمد حامد تمرارز⁽³⁾ دراسة تناولت التطور التاريخى للمحاسبة عن عقود الإيجار من واقع إصدارات معهد المحاسبين القانونيين الأمريكى ومجلس معايير المحاسبة المالية منذ عام 1949 وعلى مدار قرابة أربعة عقود ، حيث تم دراسة المحاسبة عن عقود الإيجار فى مرحلة ما قبل تشكيل مجلس المبادئ المحاسبية ومرحلة ما بعد تشكيله .

(1) جاسم المضيف ، دراسة إنتقادية للفقہ المحاسبى المعاصر والمعايير المحاسبية ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد الثانى ، 1990 ، ص ص 22-65.

(2) صابر حسن ، الإطار الفكرى المحاسبى عن الأصول المستأجرة مع التطبيق على الشركة المصرية للملاحة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ن كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، 1990

(3) محمد حامد تمرارز " تطوير المحاسبة عن عقود الإيجار " مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة بينها ، جامعة الزقازيق ، العدد الثانى ، 1991 ، ص ص 217-298

كما تناول البحث دراسة مقارنة للمعيار رقم (FASB 13) والمعيار رقم (17) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وقد أوضحت هذه الدراسة إتفاقا لمعيارين على مفهوم نقل منافع ومخاطر الملكية كأساس لتبويب عقود الإيجار وإن اختلفت شروط الرسملة.

وأنتهى البحث بإقتراح مدخلين لتطوير المحاسبة عن عقود الإيجار أولهما يقوم على فرض صحة مفهوم أنتقال منافع ومخاطر الملكية كأساس لتبويب عقود الإيجار وعلاقة الشروط التى حددها مجلس معايير المحاسبة المالية لأنتقال هذه المنافع والمخاطر ومن ثم أقتصر هذا المدخل على محاولة علاج الثغرات التى يمكن أستغلالها فى تفادى رسملة عقود الإيجار مع أقتراح تعديل قواعد المحاسبة عن الأصل خلال فترة العقد بدفاتر المستأجر بهدف التخفيض من الآثار السلبية للرسملة على نتيجة النشاط والمركز المالى، أما المدخل الثانى فاهتم بدراسة مدى صحة مفهوم أنتقال منافع ومخاطر الملكية بموجب عقود الإيجار كأساس للمحاسبة عن هذه العقود ثم انتهى هذا المدخل بإقتراح النظر إلى عقود الإيجار كعقود تبادل منافع أقتصادية مستقبلية وفق شروط محدودة بالعقد والنظر إلى دفعات الإيجار كمقابل لتبادل هذه المنافع.

12- وفى عام 1992 قدم محمد سليم العزازى⁽¹⁾ دراسة تناولت المشاكل المحاسبية للتأجير الأستثمارى فى الوحدات الأقتصادية وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- 1- التوسع فى أستخدام عقود التأجير الأستثمارى فى السوق المصرى.
- 2- ضرورة التمييز بين عقود التأجير الأستثمارى وعقود التأجير الجارية ، وأن تستخدم الشركات معايير التصنيف التى وردت فى دراسة مجلس المعايير FASB.
- 3 - ضرورة المعالجة المحاسبية للتأجير الأستثمارى بما يعكس الوضع الحقيقى لأعمال الشركة وأن ينعكس ذلك فى القوائم المالية.

(1) الحسين محمد سليم العزازى ، المشاكل المحاسبية للتأجير الأستثمارى فى الوحدات الأقتصادية مع التطبيق على شركة مصر للبترول ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1992